اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق دراسة تحليلية تقويمية

أ.م.د. منعم دحام العطية كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

الملخص

يشهد عالم اليوم استخداما واسعا للمعرفة فهي محرك أساسي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية لذا يهدف البحث الى :

1- التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة كتوجه جديد في الاقتصاد العالمي

2- تكييف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و مخرجات مراكز البحوث مع الاحتياجات المحلية بما يخدم برامج التنمية البشرية على صعيد تحسين الدخل في العراق .

3- يهدف البحث الى خلق السياسات و الحوافز التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و شبكات الكومبيوتر و الإنترنت أكثر يسرا لأفراد المجتمع العراقي بهدف إشاعة ثقافة المعرفة بين أوساط الجمهور .

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة وثيقة بين اقتصاد المعرفة و التنمية البشرية . فاقتصاد المعرفة يلعب دورا كبيرا في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق و خاصة الصحة و التعليم و مكافحة الفقر

في ضوء إشكالية البحث و فرضياته فإن البحث ينطلق من أسلوب التحليل الوصفي و التحليل الإحصائي للمعلومات المتوفرة عن عناصر التنمية البشرية في العراق .

لتحقيق هدف الدراسة و التحقق من الفرضية فقد قسمت الدراسة الى المحاور الآتية :

أولا / اقتصاد المعرفة .. مفاهيم أساسية .

ثانيا / العلاقة بين اقتصاد المعرفة و التنمية البشرية

ثالثا / مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي .

رابعا/ الخلاصة و الاستنتاجات و التوصيات .

المقدمة :

يشهد عالم اليوم استخداماً واسعا للمعرفة في الاقتصاد فهي محرك أساسي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .

ويرتكز اقتصاد المعرفة بالدرجة الأساس على المعرفة باعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج .وهذا ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية - الأرض و العمل و رأس المال . بالإضافة إلى ذلك فأن اقتصاد المعرفة يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج الكومبيوتر وشبكات الانترنت ، وكذلك يستند على مخرجات مراكز البحوث والمؤسسات العلمية وهو امتداد لاقتصاد العولمة باعتبار ان الرأسمالية تجدد نفسها .

وعلى مستوى العراق فأن اقتصاد المعرفة يلعب دوراً كبيراً في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية وخاصة في مجالات التعليم بجميع مراحله الابتدائي والثانوي والتعليم العالي بالإضافة الى تحسين الاوضاع الصحية والحد من ظاهرة الفقر في العراق من خلال الحد من ظاهرة البطالة وتحسين مستوى الدخل .

ان مكافحة الفقر والجهل والمرض يعد من الموضوعات المهمة لتحقيق هدف الدراسة الا وهو تحقيق التنمية البشرية في العراق .

هدف البحث :

يهدف البحث الى :

1 - التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة كتوجه جديد في الاقتصاد العالمي .

2 - تكييف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات مراكز البحوث مع الاحتياجات المحلية بما يخدم برامج التنمية البشرية على صعيد التعليم والصحة ومكافحة الفقر من خلال تحسين الدخل في العراق .

3 - يهدف البحث إلى خلق السياسات والحوافز التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الكومبيوتر والانترنت اكثر يسراً لأفراد المجتمع العراقي بهدف اشاعة ثقافة المعرفة بين اوساط الجمهور .

مشكلة البحث :

بالرغم من امتلاك العراق على موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة جداً الا ان ما يؤشر على اقتصاده بأنه اقتصاد متخلف . والسبب يعود الى الحروب والحصار والسياسات الاقتصادية غير المستقرة التي مر بها طيلة اكثر من عقدين من الزمان ، مما انعكس على معاناة الشعب العراقي في تخلف موارده البشرية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية . فاقتصاد المعرفة يلعب دوراً كبيراً في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق وخاصة الصحة والتعليم ومكافحة الفقر .

منهجية البحث :

في ضوء اشكالية البحث وفرضيته فأن البحث ينطلق من اسلوب التحليل الوصفي والتحليل الاحصائي للمعلومات المتوفرة عن عناصر التنمية البشرية في العراق .

هيكل الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة والتحقق من الفرضية فقد قسمت الدراسة الى المحاور الاتية :

اولاً / اقتصاد المعرفة .. مفاهيم اساسية .

ثانياً / العلاقة بين اقتصاد المعرفة و التنمية البشرية .

ثالثاً / مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي .

رابعاً / الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات .

اولاً / اقتصاد المعرفة .. مفاهيم اساسية :

مفهوم اقتصاد المعرفة وتعريفه :

يعد موضوع اقتصاد المعرفة من المواضيع المعاصرة . وهو اصطلاح ارتبط بالتطور الهائل الذي شهدته النظم الاقتصادية المعاصرة وخاصة في البلدان المتقدمة في مجال العلم والتكنولوجيا . وكان من ممهدات هذا النوع من الاقتصادات هو انه ارتبط بالتطور الكبير الذي شهده العقد الاخير من القرن العشرين وبداية الالفية الجديدة من خلال ما احرزه النظام الاقتصادي الرأسمالي من تراكم راسمالي كبير من جهة .. وتحقيق قفزات نوعية في مجال التقدم العلمي والتقني وثورة الاتصالات والمعلومات من جهة اخرى .

ويرى // الفن توفلر // Alvin Toffler بأن اقتصاد المعرفة يعد فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية وهو يرتكز على المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات البشرية [1] .

ويشير عالم الادارة الامريكي // بيتر دروكر // Peter Droker بأن المعرفة اصبحت المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر ومصدراً للثروة فيه [2] .

حيث اصبحت المعرفة والمعلومات من المصادر التي تسهم في تحقيق تنافس عالمي . أي ان العلم اليوم اصبح يتعامل مع صناعات معرفية تكون البيانات موادها الأولية والعقل البشري من أهم أدواته الرئيسية وتصبح الافكار منتجاته .

---

(1) Alvin Toffler , the third wave. USA. Bantam books . 1980 (1)

(2) الانتقال نحو اقتصاد المعرفة في فلسطين - بحث منشور على الانترنت (2)
/ vb. Show 2005.www.4arab.com

ويذكر المفكر الاقتصادي المعروف " الفريد مارشال " في كتاب " أصول الاقتصاد " أن فئة متعلمة من الأفراد لايمكن ان تعيش في فقر لأن الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الانتاج والخلق والإبداع يستطيع تسخير كل عناصر الطبيعة وما تحويه من موارد لفائدته ورفع مستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له . (1)

ويعرف " مايكل بيتر " "Michel Peter" اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يستند على الإنتاج والتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات والذي ينعكس في اتجاه نمو تكنولوجي وصناعة تكنولوجية عالية المستوى (2)

كما يعرفه الدكتور " محمد شوكت عليان " بأنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة (3)

ويلتقي هذا التعريف بتعريف " انطونيوس كرم " الذي يعرف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة من خلال استثمارها واستعمالها في تطوير عوامل الإنتاج التي تؤدي إلى تحقيق الثروة (4)

والمعرفة هنا لاتشمل قاعدة البيانات فحسب وإنما هي المبنية على ثقافة المعلومات والتكنولوجيا الرقمية .

ومن خلال الاطلاع على المفاهيم التي مرت بنا يرى الباحث بأن اقتصاد المعرفة هو ذلك الذي تشكل فيه المعرفة اساساً للنمو الاقتصادي ومحركاً للإنتاج ويتمثل ذلك بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات مراكز البحوث والمؤسسات العلمية باعتبارها عاملاً من العوامل الأساسية التي يرتكز عليها هذا النوع من الاقتصاديات اذ ينظر اليوم إلى المعرفة باعتبارها عامل من عوامل الإنتاج التي تسهم في رفع الإنتاجية وتزيد من فرص العمل .

---

(1) مصدق جميل حبيب / التعليم والتنمية الاقتصادية / العراق / دار الرشيد للنشر 1980
(2) Michel Peter / national Education policy / constructions of the knowledge Economy. Jou . of education - 2001
(3) د. محمد شوكت عليان / الاقتصاد المعرفي - بحث منشور على الانترنت – موقع الحضارية 2010/9/21
(4) انطونيوس كرم / العرب أمام التحديات التكنولوجية / سلسلة عالم المعرفة / الكويت 1982 .

ثانياً : العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية :

لقد تبين بأن اقتصاد المعرفة هو الذي يعتمد بالدرجة الاساس على المعرفة باعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج وهذا ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية (الأرض و العمل و رأس المال) .

لقد كان سائداً في علم الاقتصاد التقليدي بأن الاستثمار في رأس المال البشري كالاستثمار في التعليم على سبيل المثال لايعطي عوائد اقتصادية . الآ ان تجارب البلدان المتقدمة اثبتت عكس ذلك فالانفاق على التعليم يعد انفاق استثمارياً . (1)

وهنا يبرز دور اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية من خلال اقامة مجتمع المعرفة . فحصول الانسان على العلم والمعرفة بأمكانه تفعيل موارده البشرية للأرتقاء بمستوى معيشته .

ولكي يتحقق مجتمع المعرفة لابد من تهيئة الظروف من اجل ايجاد المعرفة واستيعابها وتنظيمها لكي تسهل عملية التنفيذ . ومما لاشك فيه فأن اقتصاد المعرفة يتطلب قاعدة عريضة من المعلومات . ولتحقيق هذا الهدف ركزت الأمم المتحدة على تعميم المبادرات العلمية والتكنولوجية التي تهدف الى الجمع بين المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية . وتعمل على تشجيع سياسات التصنيع وسياسات الترويج التجاري للسلع والخدمات . وقد أطلق على هذه المبادرات اسم (المدينة التكنولوجية) . (2)

وتعرف (مدن التكنولوجيا) بأنها مبادرة تقوم على الملكية العقارية التي لها صلات عمل رسمية مع الجامعات وغيرها من المؤسسات البحثية . (3)

ومن هذه المدن لندن و نيويورك و طوكيو وهونغ كونغ .

ويشير الفن توفلر (Alvin Toffler) بأن اقتصاد المعرفة يلعب دوراً كبيراً بهذه المدن . التي يمكن ان تصبح مركزا هاماً لأقتصادات العالم (4)

---

(1) د.عبد العزيز السيد / تنمية الخبرات الانسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية – منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية – القاهرة 1993

(2) الامم المتحدة / بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاسكوا – نيويورك 2003

(3) المصدر السابق .

(4) مصدر سبق ذكره

ويقدر الاقتصاديون ان اكثر من 50 % من الناتج المحلي الاجمالي الذي يتحقق في البلدان المتقدمة يعتمد على اقتصاد المعرفة . (1)
وتولي البلدان المتقدمة اهتماماً كبيراً لاقتصاد المعرفة من خلال زيادة الانفاق على الابحاث العلمية فقد بلغت النسب كالتالي : (2)

الولايات المتحدة الامريكية	4% من الناتج المحلي الاجمالي
اليابان	% 3.8
السويد	%3.8
فلندا	%3.5
العراق	%0.3

وتشير المعلومات اعلاه ان نسب الانفاق على الابحاث في العراق هي نسبة متدنية جدا اذا ما قورنت مع نسب الانفاق في العالم بما فيها البلدان النامية .
ان الاستثمار في المعلومات والمعرفة اصبح احد عوامل الانتاج التي تعمل على رفع مستوى الانتاجية كما يسهم في زيادة فرص العمل . (3)
وفي ظل اقتصادالمعرفة سيكون لتكنولوجيا المعلومات تأثيرا كبيرا على سوق العمل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بما يجعلها اكثر مرونة في زيادة فرص التوظيففي جميع القطاعات والانشطة .
وتأكيدا على ما توصل اليه الباحث في التحليل تشير المعلومات ان 90% من الناتج الصناعي العالمي يتحقق في البلدان المتطورة بفعل اقتصاد المعرفة . ويكون الباقي من نصيب البلدان النامية . (3)
وهذا لا يتحقق الا من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والاستفادة من مخرجات مراكز البحث العلمي في زيادة الانتاج والانتاجية .

---

(1) د.محمد مراياتي / اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا - الاسكوا
(2) تقرير المعرفة العربي لعام 2009
(3) عبد الخالق عبد الله / العالم المعاصر والصراعات الدولية – سلسلة عالم المعرفة / الكويت 1989

وعليه فان البلدان النامية ومنها العراق لم يتأقلم بعد مع مفهوم اقتصاد المعرفة والذي هو بأمس الحاجة الى اعادة النظر في التعامل مع هذا المفهوم الجديد باعتباره الاساس للنظام الاقتصادي الذي ينوي العراق الجديد بنائه .

فعلى العراق حرق المراحل واقتصار الوقت في كيفية اقتناء اقتصاد المعرفة واللحاق بركب البلدان المتقدمة .

وبهذا الخصوص فان على العراق توجيه الانفاق الحكومي بما يعزز المعرفة من اجل تفعيل دور التعليم بجميع مراحله الاساسي والثانوي والجامعي وخلق الظروف المناسبة لتطوير مراكز البحوث بما فيها رعاية الجامعات والمعاهد بما يسهم في تحقيق تنمية بشرية ترتكز على قاعدة تعليمية صحيحة .

وهذا هو هدف الدراسة . ولكي نحقق هذا الهدف لا بد من الانفتاح على التجارب العالمية بما يعزز المعرفة في تنمية الموارد البشرية .

ثالثاً : مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي

يشير برنامج الامم المتحدة بأنه هناك ثلاث مؤشرات اساسية للدلالة على حالة التنمية البشرية الا وهي الصحة والتعليم والدخل . (1)

ومن اجل دراسة واقع هذه المؤشرات على مستوى التنمية البشرية في العراق لابد وان نتعرف على بعض المتغيرات التي تعكس مدى ما حققه العراق من هذه المؤشرات بهدف تحقيق التنمية البشرية .

1 / الوضع الصحي في العراق :

تؤشر المعلومات المتوفرة مدى التدهور الحاصل في الاوضاع الصحية في العراق بسبب الظروف القاهرة التي مرت به من حروب وحصار وتلوث للبيئة .

ان هذه الاسباب ادت الى ان يكون مؤشر الاوضاع الصحية في العراق مؤشر غير ايجابي في تحقيق الهدف المنشود الا وهو تحقيق التنمية البشرية في العراق . حيث تشير المعلومات ان نسبة الانفاق على الصحة متدنية جداً قياساً بالبلدان المجاورة على اقل تقدير .

فقد بلغت نسبة الانفاق عام 2003 ..... 0.38% ارتفعت الى 3.02% عام 2004 ثم عادت لتنخفض الى نسبة 2.25% و 1.9% للسنوات 2005 و 2006 على التوالي . (2)

الجدول (1) يشير الى بعض مؤشرات الوضع الصحي في العراق لسنوات مختارة :

البيان / السنوات	معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 مولود	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر لكل 1000 مولود	معدل الوفيات الكلية لكل 1000 من السكان
1970	102	127	15.5
1980	80	95	9
2003	102	125	9
2004	102	125	-

المصدر / التقرير الاقتصادي العربي الموحد / 2006

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / مديرية إحصاء التنمية البشرية / 2005

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي / تقرير التنمية البشرية لعام 2000

(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لعام 2008

كما تشير معلومات وزارة الصحة العراقية بأن عدد المواطنين الذين تعرضوا لمرض الكوليرا كان اكثر من 1000 مواطن في 2008 توفي منهم 20 مواطن . (1)
ويذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 بأن عدد الاصابات بمرض الملاريا في العراق لمدة (2000 – 2003) بلغت 26 اصابة لكل 1000 مواطن من السكان . (2)

وهناك معاناة اخرى لها تأثير كبير على الوضع الصحي في العراق منها تدهور نوعية مياه الشرب والذي ادت الى تفشي كثير من الإمراض كمرض الكوليرا و الملاريا والسل الرئوي وغيرها .
وعلى ضوء ما تقدم فأن العراق بحاجة ماسة الى احراز تقدم سريع في معالجة هذه المشاكل من خلال الاهتمام بالرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية العاجلة للمواطنين و بناء المستشفيات المتخصصة وتحديثها بالوسائل العلمية والطبية وتهيئة الكوادر اللازمة للنهوض بهذه المهمة .
كذلك مطلوب تشجيع الاستثمارات الحكومية وفي القطاع الخاص على حد سواء للتوجه نحو اشاعة استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات والكومبيوتر والوسائل الاخرى التي ترفع من المستوى الصحي في العراق .

---

(1) وزارة الصحة / المديرية العامة للتخطيط والمتابعة / بغداد 2009.
(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد / 2006.

2 / تحليل واقع التعليم في العراق :

يعد التعليم المؤشر الاساسي الذي تستند عليه التنمية البشرية . وهو ركيزة اساسية في تطوير الانسان ورفع قدراته المعرفية .
وعلى مستوى العراق تشير المعلومات الى تراجع نسبة تخصيصات موازنات التعليم والعملية التربوية بشكل ملحوظ . والسبب يعود بالدرجة الاساس الى تسارع النمو في عدد السكان يقابلها تراجع ملموس في البنى المؤسسية وارتفاع نسبة غير الصالح منها .

ويقدر العجز الحالي في عدد الابنية المدرسية 4731 مدرسة وان 70% من مما هو موجود بحاجة الى تأهيل ولا تزال هناك 791 مدرسة مبنية بالطين في جميع انحاء العراق . (1)

وتشير نفس المعلومات ان نسبة الانفاق على التعليم كانت هي الاخرى متدنية ايضاً بسبب الحروب والحصار التي تعرض لها العراق واستمرت الحالة الى عام 2003 حيث ارتفعت نسبة الانفاق لتصل الى 1% عام 2003 وارتفعت الى 2.6% عام 2006 . (2)

الجدول رقم (2) يشير الى نسب الالتحاق بالدراسة لمستوياتها الثلاث ولسنوات مختلفة :

مستوى التعليم	1991/1990	1996/1995	2000/1999	2004
نسبة الالتحاق بالدراسة الابتدائية بالسكان في سن 6 سنوات	89.9	76.9	74.2	79
نسبة الالتحاق بالدراسة المتوسطة	90	90	96.1	41
نسبة الالتحاق بالدراسة الاعدادية	50	74.5	69.2	36

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – مديرية الاحصاء التربوي – 2008

من الجدول نلاحظ انخفاض اعداد التلاميذ الذين التحقوا بالدراسة لعام 2004 والسبب يعود الى تردي الاوضاع الامنية التي مر بها العراق اضافة الى حالات التهجير القسري الذي تعرض له بعض المواطنين داخل وخارج العراق .
وعند مقارنة نسبة الذكور الملتحقين بالدراسة لكافة المراحل مع الاناث نجد ان النسبة بلغت 58% ذكور و 42% اناث .

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية – 2008.
(2) نفس المصدر السابق .

اما معدل الالمام بالقراءة والكتابة فقد بلغ 65% لعام 2003 للفئة العمرية من 15 سنة فما فوق وهي نسبة متدنية جداً مقارنة مع دول العالم . (1)

اما في مجال محو الامية فأن البيانات الواردة في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لسنة 2006 تشير بأن نسبة الامية في العراق تزيد عن 30% لسن 15 سنة فما فوق . وتكون حصة الامية لدى الاناث اكثر مما هي عند الذكور . (2)

ان من اهم الاسباب التي ادت الى تدهور مستوى التعليم في العراق يعود الى تدهور الحالة الاقتصادية لدى العوائل العراقية بسبب الحروب التي مرت على البلاد مما اضطرت بعض العوائل لدفع ابنائها من هم في سن الدراسة للعمل من اجل سد رمق العيش والتصدي لمطاليب الحياة اليومية بسبب فقدان كثير من العوائل لمعيليهم في جبهات القتال واستشهاد بعضهم اضافة الى اسباب اخرى تعود الى تردي الاوضاع العلمية والتربوية التي شكلت عائقاً للألتحاق بالدراسة .

وعلى ضوء تحليل واقع التعليم المتردي في العراق وكشف الاسباب التي تقف وراء ذلك لابد من التصدي لهذه الافة التي تهدد العراق حاضراً ومستقبلاً مما يتطلب التفاتة جدية من قبل الحكومة لأعطاء اولوية لرعاية التعليم بجميع مراحله ووضع ستراتيجية شاملة تبدأ من محو الامية الى اعلى مرحلة في التعليم وادخال مخرجات الثورة العلمية والتكنولوجية المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والاستخدام الواسع لشبكات الكومبيوتر ولجميع مستويات التعليم واعداد المناهج والكوادر اللازمة للنهوض في هذه المهمة .

ان تحقيق التنمية في العراق يتطلب النهوض برأس المال البشري الذي يشكل التعليم عماده الاول وبالتالي تحقيق التنمية البشرية التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي في العراق .

---

(1) عبد الرحيم مكطوف ال شدود / الاصلاح الاقتصادي في العراق / اطروحة دكتوراه / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية 2009.
(2) الراصد الاجتماعي بغداد / تقرير عام 2004

3 / ظاهرة الفقر دالة لانخفاض متوسط دخل الفرد في العراق :

تشير معلومات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ان قيمة دليل الفقر البشري في العراق يقدر ب 18.8% (1) ويركز هذا الدليل على الحرمان من التمتع بالعمر الطويل والحرمان من فرص التعليم والحرمان من مستوى العيش اللائق من خلال توفر المياه الصالحة للشرب وضمان تغذية صحية للطفل . بمعنى ان دليل الفقر البشري يقيس الحالة السلبية في المجتمع – حيث كلما زادت قيمة دليل الفقر البشري زادت دلالة المؤشر سوءاً .

اما خط الفقر في العراق فقد قدر ب 76.8 الف دينار شهرياً للفرد الواحد وذلك بناءاً على اسعار عام 2007 . (2)

وقد تم قياس الفقر بمقياسين هما حجم الفقر وقياس فجوة الفقر .

ويمثل قياس حجم الفقر .. نسبة الافراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر . أي الذين لايحصلون على المبالغ اعلاه لسد احتياجاتهم الاساسية .

اما مؤشر فجوة الفقر فهي تمثل نسبة ابتعاد الاسر عن خط الفقر .

ويستخدم مؤشر فجوة الفقر لتحديد الموارد اللازمة لأنتشال الفقراء لكي يتحولوا من مستوى دون خط الفقر الى ما فوق ذلك المستوى .

وقد بلغت نسبة خط الفقر ب (22.9%) أي ان حوالي ربع السكان في العراق هم دون مستوى خط الفقر . (3)

اما فجوة الفقر على مستوى العراق فقد قدرت ب(4.5%) أي ان ظاهرة الفقر في العراق ليست عميقة ويمكن ردم هذه الفجوة لمجرد تحديد موارد اضافية قادرة على انتشال الفقراء .

اما بالنسبة الى توزيع الفقر بين الريف والحضر فتشير المعلومات في الجدول رقم (3) ان حجم الفقر في الريف بلغ (39.3%) قياساً بسكان الحضر . ويعود السبب بتقديري الى تخلف الزراعة وشحة مياه الري وعدم حماية المنتوج الوطني من منافسة السلع الاجنبية .

كل هذه الاسباب قللت الحوافز التي تدفع الفلاحين للعمل والانتاج وبالتالي تحسين الوضع المعاشي لسكان الريف .

جدول (3) نسبة توزيع الفقر بين الريف والحضر في العراق :

قياس الفقر	الريف	الحضر
حجم الفقر	%39.3	%16.1
فجوة الفقر	%9	%2.7

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات – تقرير خط الفقر في العراق اذآر 2009.

---

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية 2008/2007 .

(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات – تقرير خط الفقر في العراق اذار 2009 .

(3) نفس المصدر السابق .

ويذكر تقرير التنمية البشرية لعام 1997 ان ظاهرة الفقر هي دالة لانخفاض مستوى دخل الفرد والشكل التالي يوضح متوسط دخل الفرد بالدينار العراقي للمدة 1998 – 2005 بالأسعار الجارية .

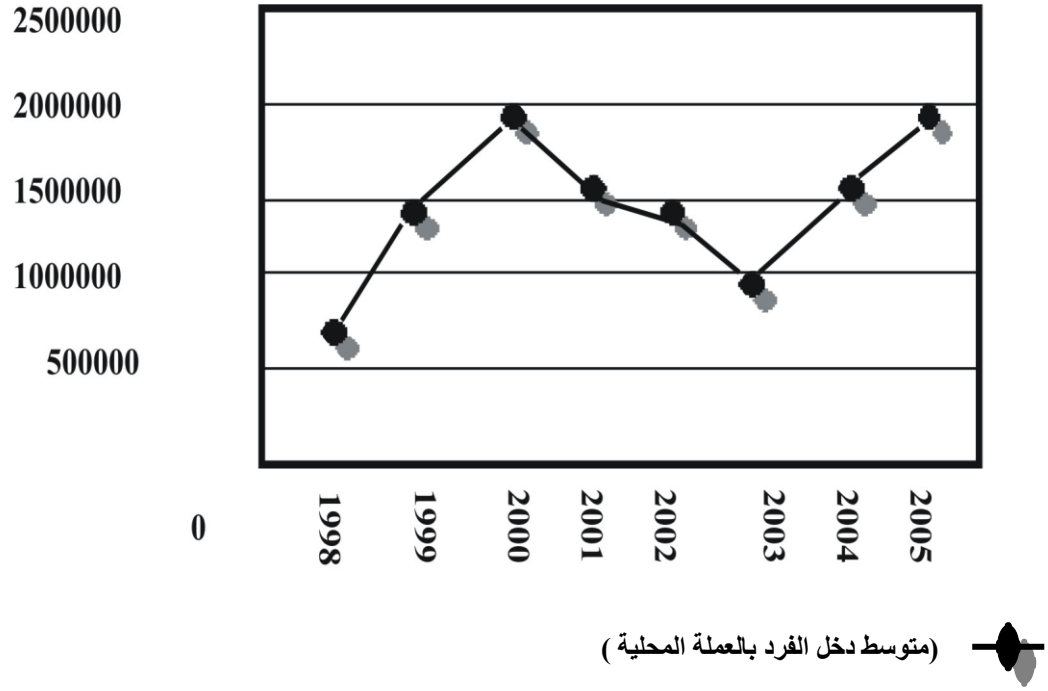

المصدر : التقرير الإستراتيجي العراقي مركز حومرابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2008

ان تفعيل مؤشرات التنمية البشرية يتطلب ربط الاقتصاد العراقي بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى وضع السياسات والحوافز لتوجيه الاستثمارات في مجالات البحث العلمي وتشجيع الابتكارات العلمية في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة الحكومية منها والقطاع الخاص بهدف إشباع حاجات المجتمع العراقي و تحقيق الرفاه الاجتماعي .
ونظراً لآن مفهوم التنمية البشرية اوسع من مقاييسه المعتمدة في حساب دالة الصحة والتعليم ومكافحة الفقر فقد اتفقت منظمات الامم المتحدة ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الهيئات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اتفقت على ما صار يعرف بـ (الأهداف الإنمائية للألفية) والتي هي عبارة عن مجموعة تتكون من (8) أهداف و (18) غاية و(48) مؤشراً يتم العمل على تحقيقها حتى عام 2015 على مستوى العالم .

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

لقد تبين من خلال البحث وتحليل المعلومات اهمية دور اقتصاد المعرفة في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والتي تمثل وسيلة بيد الانسان لاستمرار عيشه . وتبقى التنمية البشرية هي الغاية المنشودة . وهذا يتطلب من الجهات المسؤولة في قيادة الدولة اعادة النظر بتفعيل سياسات الصحة والتعليم ومكافحة الفقر .
ومن جانب اخر يتوجب على العراق الانفتاح على التجارب العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعرف على برامج اقتصاد المعرفة فيها ودوره في تفعيل هذه المؤشرات والتي هي اساس لتحقيق التنمية البشرية في العراق .
ولغرض تفعيل دور اقتصاد المعرفة في العراق يوصي الباحث بتقديم عدد من المقترحات التي من شأنها تدعيم اقتصاد المعرفة في العراق بهدف تحقيق التنمية البشرية ومن هذه المقترحات :

1- يتوجب على العراق الاسراع في تكوين قواعد المعلومات في المجالات كافة من اجل تدعيم اقتصاد المعرفة كأساس لتحقيق التنمية والتنمية البشرية على وجه الخصوص .
2- ان تبني مشروع اقتصاد المعرفة يتطلب بناء القاعدة المادية التكنولوجية ودعم مراكز البحث العلمي والالتفاتة الجادة نحو تطوير البرامج التعليمية لجميع المراحل الدراسية وادخال الحاسوب في العملية التربوية والتخلص من الامية المعرفية بأسرع وقت ممكن .
3- الاهتمام بالجامعات والمعاهد ورعاية العلماء والمبدعين ووضع الحوافز بهدف تطوير البحث العلمي وخلق القاعدة العلمية الرصينة .
4- رفع نسبة مايرصد لأغراض البحث العلمي في الموازنات العامة ورفع نسبة الانفاق على التعليم والصحة وتحسين المستوى ألمعاشي لأبناء الشعب والمعالجة الجدية لظاهرة الفقر في العراق .
5- دعم الابتكار والاختراع الفكري وتحويله الى منتجات معرفية ذات مردود اقتصادي عال .
6- تشجيع وتنمية الموارد البشرية ذات القدرات الإبداعية لتطوير الصناعات المعرفية وتبني الافكار والابتكارات الابداعية .
7- تأسيس صندوق لتنمية الاستثمار المعرفي .
8- توسيع قاعدة المستفيدين من برامج البحوث في مراكز البحث العلمي ودعم المؤتمرات العلمية .
9- تكييف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات البحث العلمي مع الاحتياجات المحلية بما يخدم برامج التنمية البشرية على صعيد التعليم والصحة ومكافحة الفقر .
10- توفير الحوافز المادية والمعنوية وخلق السياسات التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر يسراً لأفراد المجتمع واشاعة ثقافة المعرفة في العراق .

المصادر المستخدمة في البحث

(1) Alvin Toffler , the third wave. USA. Bantam books . 1980 (1)
(2) الانتقال نحو اقتصاد المعرفة في فلسطين - بحث منشور على الانترنت / vb. Show 2005.www.4arab.com

(3) مصدق جميل حبيب / التعليم والتنمية الاقتصادية / العراق / دار الرشيد للنشر 1980

(4) Michel Peter / national Education policy / constructions of the knowledge Economy. Jou . of education - 2001

(5) د. محمد شوكت عليان / الاقتصاد المعرفي - بحث منشور على الانترنت – موقع الحضارية 2010/9/21
(6) انطونيوس كرم / العرب امام التحديات التكنولوجية / سلسلة عالم المعرفة / الكويت 1982
(7) د.عبد العزيز السيد / تنمية الخبرات الانسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية – منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية – القاهرة 1993
(8) الامم المتحدة / بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاسكوا – نيويورك 2003
(9) د.محمد مراياتي / اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا – الاسكوا
(10) تقرير المعرفة العربي لعام 2009
(11) عبد الخالق عبد الله / العالم المعاصر والصراعات الدولية – سلسلة عالم المعرفة / الكويت 1989
(12) برنامج الامم المتحدة الانمائي / تقرير التنمية البشرية لعام 2000
(13) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لعام 2008
(14) وزارة الصحة / المديرية العامة للتخطيط والمتابعة / بغداد 2009.
(15) التقرير الاقتصادي العربي الموحد / 2006.
(16) عبد الرحيم مكطوف ال شدود / الاصلاح الاتصادي في العراق / اطروحة دكتوراه / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية 2009.
(17) الراصد الاجتماعي بغداد / تقرير عام 2004
(18) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة – تقرير التنمية
(19) البشرية 2008/2007 .
(20) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات – تقرير خط الفقر في العراق اذار 2009 .
(21) التقرير الاقتصادي العربي الموحد / 2006.